اقتصاد

الأردن يوسّع تحقيقات «الدجاج الفاسد»

عمان ـ **زيد الدبيسية**

تفاعلت قضية الدجاج الفاسد في الأردن على نطاق واسع بعد ارتفاع حالات التسمم الغذائي التي تعرض لها مواطنون خلال الفترة الأخيرة لدى تناولهم وجبات من بعض المطاعم في عدة مناطق من محافظة البلقاء المحاذية للعاصمة عمّان ونتجت عنها وفاتان وأكثر من ألف إصابة بسبب عدم صلاحية اللحوم الداخلة في تصنيع الشاورما وأغذية أخرى.

وعلمت «العربي الجديد» أن السلطات المختصة تواصل تحقيقاتها على نطاق واسع للكشف عن مصدر الدجاج الفساد الذي تم بيعه الى المطاعم، حيث تم ضبط كميات كبيرة منه مخزنة في مستودعات في منطقة عين الباشا التابعة لمحافظة البلقاء والملاصقة لحدود عمّان.

وحسب المصادر، تبذل الجهات المختصة جهودا حثيثة لتحديد الجهة التي وردت الدجاج الفاسد الى الأسواق وبيعه للمطاعم، حيث تم توقيف عدد من أصحاب المطاعم والمستودعات التي ضُبطت وأُتلفت الكميات الفاسدة.

وفي سياق متصل، أصدرت وزارة الزراعة بيانا نفت فيه سماحها باستيراد كميات من الدجاج الفاسد من أوكرانيا وذلك ردا على الاتحاد النوعي لمربي الدواجن الذي اتهم الوزارة بالموافقة على إدخال تلك الشحنة التي دارت حولها شبهات وتم استيرادها في وقت كانت عمليات الاستيراد محظورة من السوق الأوكراني. وقالت وزارة الزراعة إن آخر شحنة تم استيرادها من لحوم الدواجن المجمدة من أوكرانيا كانت قبل تاريخ تسجيل الإصابة في أوكرانيا خلال شهر ديسمبر/ كانون الأول 2019.

وأضافت أنه تم تخزين الدجاج بطريقة الإدخال المؤقت في المناطق الحرة كون هذه اللحوم مذبوحة ومجهزة قبل أكثر من 45 يوما من تاريخ الوصول إلى الأردن وقبل شهرين من تسجيل الحالة.

وبينت الوزارة أنه تم لاحقا السماح بخروج بعض كميات الدجاج الأوكراني من المناطق الحرة (مناطق التخزين) إلى المصانع كونها مذبوحة ومجهزة قبل تسجيل الإصابة بأوكرانيا وهي مجازة من المؤسسة العامة للغذاء والدواء.

وكشف الاتحاد النوعي لمزارعي الدواجن عن إدخال 568 طنا من الدجاج إلى الأردن من مصدر أوكراني رغم وجود قرار لوزارة الزراعة يحظر استيرادها من أوكرانيا إثر وجود فيروس في مزارعها. وحسب الخطاب الذي وجهه الاتحاد إلى رئيس الوزراء عمر الرزاز، بتاريخ 15 يونيو/ حزيران 2020، تم إيقاف الشحنة ومنع إدخالها إلى الأردن من قبل وزارة الزراعة وفق قرار الحظر.

وأشار الاتحاد إلى أنه بالتزامن مع صدور قرار الحظر تبين وجود حاويات لحوم دواجن في ميناء العقبة وتم إيقافها بالفعل ومنعها من الدخول.

وأعادت قضية الدجاج الفاسد والكارثة الصحية التي تسببت بها إلى الأذهان قضايا فساد غذائية حصلت قبل سنوات، ومنها قضية إصابة شحنة كبيرة من الأسماك بالديدان ووجود الفئران في مستودعات القمح.

كما تداول نشطاء على مواقع التواصل الاجتماعي تصريحات وزير الصحة الأسبق، عبد الرحيم ملحس، عام 1994، عندما قال إن الغذاء والدواء في بلاده فاسد وإنه يتم استيراد زبالة العالم وتوريدها إلى العالم العربي، ما كان سببا في إقالته من منصبه.

(Getty)

هوندا تستدعي أكثر من 600 ألف سيارة

قررت شركة هوندا استدعاء 608 آلاف شاحنة وسيارة رياضية متعددة الأغراض، بسبب برامج معيبة قد تؤدي إلى إخفاق الكاميرا الاحتياطية في أداء مهامها، وكذلك تعطل شاشة العرض الخاصة بالسائق. وتعتزم شركة إنتاج السيارات اليابانية بدء تنفيذ عملية الاستدعاء يوم 23 سبتمبر، حسب بيان أشارت فيه إلى أن مُلاك السيارات سيتعين عليهم إعادة برمجة البرنامج بواسطة وكيل.

وحسب هوندا، فإنه تم تجهيز بعض موديلات أوديسي Odyssey وباسبورت Passport وبايلوت Pilot بوحدات تحكم بها خلل قد يؤدي إلى عدم عرض المعلومات الهامة على الشاشة مثل السرعة وضغط زيت المحرك ووضع محدد التروس إلا بإيقاف السيارة وتشغيلها مرة أخرى.

أسماء في الأخبار

أول انكماش لاقتصاد إندونيسيا منذ 20 عاماً

انكمش اقتصاد إندونيسيا للمرة الاولى منذ أعقاب الأزمة المالية الآسيوية التي وقعت قبل أكثر من 20 عاماً، بسبب تأثير القيود التي فرضت للسيطرة على تفشي فيروس وباء كورونا. وخلال الربع الثاني، تراجع الناتج المحلي الإجمالي 5,32% على أساس سنوي، في أكبر وتيرة انكماش منذ الاشهر الثلاثة الأولى منذ عام 1999، اما على اساس فصلي، انكمش الاقتصاد بنسبة 4,19%، وفقًا لبيانات مكتب الإحصاءات. وقال مدير وكالة الإحصاءات الإندونيسية، سوهاريانتو: «يعد استهلاك الاسر والاستثمار اكبر مصدرين لنمو ناتجنا المحلي الإجمالي، يجب ان نركز المزيد من الجهد لهما لتحقيق أداء افضل في الارباع السنوية المقبلة.»

نمو النشاط الخدمي في بريطانيا الأسرع منذ 2015

ارتفع النشاط الخدمي في المملكة المتحدة بأسرع وتيرة منذ يونيو/حزيران 2015، مع تعافي الطلب، مما يشير إلى زيادة إنفاق الأفراد والشركات. وكشفت القراءة النهائية الصادرة عن مؤسسة آي إتش إس ماركت ارتفاع مؤشر مديري المشتريات الخدمي في بريطانيا إلى 56,5 نقطة في يوليو/تموز، مقابل 47,1 نقطة في يونيو.

وقال مدير الاقتصاد في اي إتش إس ماركت، تيم مور إن تلك القراءة تمثل المرحلة الأولى من التعافي، ومع ذلك اكد أن تراجع ارقام العمالة في الشهر الماضي مثل مصدر للقلق، وقد تعوق انتعاش إنفاق الشركات والمستهلكين على المدى الطويل.

تسلا قد تنقل مقرها خارج كاليفورنيا

تمسك إيلون ماسك المدير التنفيذي لشركة تسلا، المتخصصة في إنتاج السيارات الكهربائية، بتهديده بنقل مقر الشركة من كاليفورنيا إلى ولاية أخرى، رغم فوزه في مواجهة مع مسؤولي الصحة المحليين بشأن إعادة فتح المصنع. وقال في مقابلة مع «أو تومو تيف نيوز»: ليس هناك شك في أن مقرنا سيبقى في كاليفورنيا على المدى القصير، وعلى المدى الطويل علينا أن ننتظر ونرى. وجاءت تحذيرات ماسك في البداية في 9 مايو/أيار، بعدما أمره مسؤولو مقاطعة الاميدا بعدم إعادة فتح مصنع التجميع في فيرمونت حتى رفع القيود المتعلقة بكورونا ووافقت المقاطعة بالفعل على إعادة تشغيل المصنع.

الاستثمار الأجنبي في دبي يهوي بالنصف الأول من 2020

لندن ـ **العربي الجديد**

هوى الاستثمار الأجنبي المباشر في دبي بنسبة تصل إلى 74 في المائة في النصف الأول من العام الجاري مقارنة بنفس الفترة من عام 2019، إذ تسببت جائحة فيروس كورونا في حدوث تراجع حاد في الأنشطة التجارية والسياحية والاقتصادية والاستثمارية في الإمارة. وحسب بيان صادر عن حكومة دبي يوم الإثنين، استقطبت الإمارة، 12 مليار درهم فقط (3,3 مليارات دولار) خلال النصف الأول من العام. ولم يقدم البيان أرقاما للمقارنة، لكن الحكومة أعلنت في العام الماضي عن تلقيها استثمارا أجنبيا مباشرا في النصف الأول بقيمة 46,6 مليار درهم. وقال سامي القزمي، رئيس دائرة التنمية الاقتصادية في دبي، إن الجائحة مثلت تحديا، لكن حزم التحفيز دفعت «تطورات إيجابية» في بيئة الاستثمار.

وشهدت دبي إجراءات عزل عام لعدة أسابيع في إطار جهود حكومية لكبح فيروس كورونا، مما تسبب في إغلاق العديد من الشركات والأنشطة مؤقتا. وسجلت الإمارات 61 ألفا و352 حالة إصابة بالفيروس و351 حالة وفاة. ولم تفصح الإمارات عن أماكن وقوع الإصابات والوفيات. وتواجه مختلف القطاعات الاقتصادية في الإمارات أزمات حادة في الفترة الأخيرة على خلفية أزمتي كورونا وتهاوي أسعار النفط، ما دفع الحكومة إلى تغييرات واسعة لهيكلها، وسط تداعيات جائحة فيروس كورونا التي ألقت بظلال سلبية واسعة على مالية الدولة.

وتضمنت أبرز التغييرات إلغاء 50% من مراكز الخدمة الحكومية، ودمج وزارات وتقليص أدوار بعضها لتدخل تحت مظلة وزارة أخرى، على غرار «وزارة السعادة» التي تحولت إلى «ملف» داخل وزارة تنمية المجتمع، بعد 4 سنوات من استحداثها والترويج لها عالمياً على أنها ضامنة لرفاهية المجتمع. وتعاني الإمارات من ركود هائل في قطاع العقارات وتضرر المصارف وتهاوي السياحة وخسائر باهظة لحركة الطيران. وقال «بنك أوف أميركا ميريل لينش»، في تقرير حديث، إنّ البنوك الإماراتية لا تزال تواجه مخاطر واضحة، وسط ضغوط تباطؤ النمو الاقتصادي ومخاوف جودة الأصول المصرفية، بسبب تداعيات فيروس كورونا. وأضاف البنك أنّ تأثير العوامل الضاغطة سيكون أكثر وضوحاً في نتائج أعمال الربع الثاني من العام الحالي، وسط انكماش حاد في هوامش الفائدة.

كأن لبنان ناقصه أزمات

مصطفى عبدالسلام

في الوقت الذي يكافح فيه لبنان للخروج من أوجاعه المالية الخانقة وأزمته الاقتصادية الحادة، جاء انفجار يوم الثلاثاء «المروع والمريب» ليزيد من تلك الأوجاع، ويعمق من الأزمات القاسية التي دفعت الحكومة للإعلان في مارس/ آذار عن توقف البلد عن سداد ديونه، كما عقّدت الأحوال المعيشية للمواطن الذي بات يئن تحت ويلات الفقر والبطالة وقفزات أسعار السلع وتآكل المدخرات الوطنية.

وفي الوقت الذي يخوض فيه لبنان مفاوضات شاقة وشبه متعثرة للحصول على قرض من صندوق النقد الدولي بقيمة تقل عن 10 مليارات دولار لمعالجة أزمات عدة، منها اضطرابات سوق الصرف، وتهاوي قيمة الليرة، وندرة النقد الأجنبي في الأسواق، وتراجع احتياطي مصرف لبنان، جاء انفجار مرفأ بيروت «المأساوي» ليضيف مزيدا من تلك الأزمات، ويعمق من أزمة فقدان الثقة على كل المستويات، الاقتصاد الكلي، البنوك، قطاع الأعمال، الفندقة والسياحة، مناخ الاستثمار، الاستثمارات الأجنبية، وقبلها النظام الحاكم والنخبة.

وفي الوقت الذي تحاول فيه مصارف لبنان إقناع مودعيها بعدم سحب مدخراتهم الدولارية حتى لا ينهار القطاع، تأتي ضربة الميناء، الأهم في لبنان، لتزيد الضغوط على القطاع المالي والمصرفي، وتهز ثقة المودعين، ليس في البنوك وحدها، بل في البلد ومستقبله، بل ويدفع الحادث المدخرين نحو تخزين مزيد من الأموال خارج البنوك.

وفي الوقت الذي تعاني فيه الأسواق اللبنانية من قفزات متواصلة لأسعار السلع الأساسية واحتكارات وانعدام الاستقرار بسبب تهاوي سعر الليرة مقابل الدولار، يأتي انفجار مرفأ بيروت الضخم والذي تحول إلى رماد حيث تمت تسويته بالأرض ليعمق أزمات الأسواق واختناقات السلع، وخاصة أن هذا المرفأ يعد أكبر نقاط الشحن والتخليص اللبنانية، إذ تمر من خلاله 70 بالمئة من حركة السلع القادمة إلى البلاد، كما تخزن به السلع الغذائية من قمح وأرز وغيرها.

وبينما لم يلملم قطاع الأعمال جراحه وخسائره بعد والناتجة عن تفشي كورونا وقبله الاحتجاجات الشعبية وفساد النخبة الحاكمة، جاء انفجار الثلاثاء ليفاقم خسائر الشركات الخاصة والتي تعثرت عن تسديد قروض تقدر بـ9 مليارات دولار خلال الفترة الماضية.

لبنان بات في مفترق طرق في ظل تعقد المشهد السياسي والمالي والاقتصادي، وبالتالي أما التعافي ولملمة كل تلك الجراح بمساعدة اقليمية ودولية وقبلها بمساعدة أبنائه، خاصة العاملين في الخارج، وإما الدخول في نفق مظلم لا يعلم سوى الله مداه ونهايته.

العلف

انفجار بيروت يفاقم خطر الجوع: خسائر بالمليارات

اقتصاد تحت الركام

ادّى انفجار مرفأ بيروت إلى خسائر اقتصادية كارثية ودمار لكثير من المؤسسات الخدمية، كما تسبب في شلل الأسواق وإغلاق المصارف، وسط مساعٍ حكومية لاستمرار الخدمات الأساسية

بيروت ـ **العربي الجديد**

وكان حرباً مدمّرة كانت هنا... ركام يغطي كل شيء، على مساحات شاسعة وسيارات متناثرة وبيوت مدمرة جزئياً أو كلياً وحتى المؤسسات الخدمية لم تسلم من شظايا الانفجار المرعب الذي هز العاصمة اللبنانية بيروت وأصوات واوجع كل العواصم العربية.

وادى الانفجار إلى دمار كلي في المبنى المركزي لمؤسسة كهرباء لبنان حيث يقع مركز التحكم الوطني الذي خرج كلياً عن الخدمة، بحسب بيان رسمي أمس. وبعد قيام موظفي المؤسسة بجهود جبارة تم التحكم بشبكة النقل الوطنية يدوياً، انطلاقاً من محطة بصاليم للمحافظة على المستوى الأقاصي من التغذية لمواكبة أعمال الإنقاذ.

وقد تسبب عصف الانفجار في خروج محطة التحويل الرئيسية عن الخدمة، لتجنب أي انفجار، وفق بيان لوزارة الطاقة نقلته الوكالة الوطنية للإعلام.

وباشرت فرق الصيانة العمل على مسح الأضرار، تمهيداً للبدء بالإصلاحات الضرورية بغية العودة التدريجية للتيار الكهربائي في المناطق المتضررة من العاصمة بيروت. وتسبب الانفجار الذي وقع في العنبر رقم 12 في المرفأ الذي يحتوي على نيترات الأمونيوم بزنة تقدّر بـ2750 موجودة منذ 6 سنوات، في قطع كلي للكهرباء عن العاصمة بشكل خاص، وبطء شديد في الإنترنت وانقطاع الإرسال في بعض الأماكن القريبة من الانفجار، كما ألحق أضراراً جمّة بعدد كبير من الشركات والمكاتب والمؤسسات الإعلامية العربية والأجنبية والتي تتخذ غالبيتها من بيروت مقرّاً لها على صعيد لبنان.

وتحركت العديد من الأجهزة الحكومية لتوفير الخدمات الأساسية، وفي هذا السياق، صدر عن المديرية العامة للأمن العام بيان أمس قالت فيه: «في إطار متابعة عمليات تسليم مادة المازوت وتوزيعها، وعدم احتكارها أو التلاعب بالسعر الرسمي، قامت دوريات من المديرية العامة للأمن العام بالإشراف على تسلم شركات توزيع المحروقات لمادة المازوت من منشآتي النفط في طرابلس والزهراني، ومواكبة توزيع الكمية المتسلمة في المناطق اللبنانية كافة». وبحسب البيان، بلغت «الكمية التي تسلمتها شركات التوزيع سبعة ملايين وأربعمائة وثمانية وخمسين ألفاً ومئتين وثمانية وسبعين ليتراً من مادة المازوت تم توزيعها على محطات وقود ومؤسسات وأصحاب مولدات توزيع الكهرباء».

وأظهرت مقاطع فيديو ضرراً كبيراً تعرّض له المرفأ والأحياء المحيطة به، نتيجة الانفجار الذي امتدت أضراره إلى مسافة 15 كيلومتراً، بحسب وزارة الدفاع اللبنانية. وقدّر محافظ بيروت، القاضي مروان عبود، الأضرار المادية بأكثر من خمسة مليارات دولار. وزاد الانفجار من معاناة اللبنانيين الاقتصادية، إذ تواجه البلاد أسوأ فترة اقتصادية منذ الحرب الأهلية (1975-1990)، تترافق مع شح للدولار الأميركي في السوق، وهبوط لسعر صرف الليرة وارتفاع فاحش في أسعار المنتجات.

> محافظ بيروت: الأضرار المادية أكثر من خمسة مليارات دولار

ومن جانب ثان، أعلنت جمعية «مصارف لبنان» إغلاق جميع المصارف، أمس الأربعاء، على خلفية الانفجار الدامي في مرفأ العاصمة بيروت. وقالت الجمعية في بيان مقتضب إنه «بسبب الانفجار الهائل الذي وقع في مرفأ بيروت، أول من أمس، وطاول بأضراره البالغة مختلف أرجاء العاصمة اللبنانية وبغض ضواحيها، تعلن الجمعية أن المصارف بفروعها كافة ستقفل أبوابها اليوم لمعالجة الأضرار المادية الناجمة عن هذه الكارثة الكبرى». والثلاثاء، وقع انفجار ضخم في مرفأ بيروت؛ ما تسبب بسقوط نحو 100 قتيل وآلاف الجرحى، بجانب أضرار مادية هائلة في أحياء عديدة بالعاصمة وضواحيها. وتأسست جمعية مصارف لبنان عام 1959، ويحق لكل مصرف مدرج في لائحة المصارف التي يصدرها مصرف لبنان (البنك المركزي) الانضمام إلى الجمعية كعضو عامل. وكشفت نقابة الصرافين عن تسعير سعر صرف الدولار الأميركي مقابل الليرة اللبنانية أمس، حصراً وبهامش متحرك بين: الشراء بسعر 3850 حداً أدنى والبيع بسعر 3900 حداً أقصى.

وأعلنت الحكومة اللبنانية أن بيروت منكوبة، بينما تواجه البلاد أزمات اقتصادية ومالية صعبة، ما أدى إلى تخلفها عن سداد الديون لأول مرة في مارس/ آذار الماضي واللجوء إلى صندوق النقد الدولي، بينما يرزح البلد تحت وطأة دين عام يعد من الأكبر في العالم.

وبلغت الأزمة المالية ذروتها العام الماضي 2019 مع تباطؤ تدفقات رؤوس الأموال، بينما اندلعت تظاهرات حاشدة منذ أكتوبر/ تشرين الأول، احتجاجاً على الفساد في أجهزة الدولة وسوء الإدارة. ونهاية فبراير/ شباط الماضي، خفّضت وكالة ستاندرد آند بورز العالمية، التصنيف الائتماني للبنان من «سي سي سي» إلى «سي سي» مع نظرة مستقبلية سلبية، محذّرة من مزيد من التخفيض إذا ما تخلّفت الحكومة عن سداد ديونها. وتواصل الأزمة المالية ضغوطها على سعر صرف الليرة التي انهارت إلى مستويات غير مسبوقة خلال الأشهر الأخيرة مقابل العملات الأجنبية، حيث ظهر للمرة الأولى منذ عقود سوق موازٍ للعملة. ويحمّل مواطنون وسياسيون المصارف جزءاً من مسؤولية التدهور الاقتصادي. وتوالت الاتهامات بتحويل أصحاب المصارف وسياسيين ومتمولين مبالغ ضخمة إلى الخارج مع بدء حركة الاحتجاجات ضد السلطة الحاكمة في أكتوبر/ تشرين الأول وحتى نهاية عام 2019، وتحديداً خلال أسبوعين أغلقت فيهما المصارف أبوابها إثر بدء التظاهرات.

ركام الانفجار يغطّي كل شيء... مئات مدمّرة وسيارات متناثرة (حسين بيضون)

قطع شريان الاستيراد ومخاوف من أزمة غذائية

أكدت وزارة الأشغال العامة والنقل اللبناني، حصول اضرار جسيمة تعرض لها مرفأ بيروت، عقب الانفجار الهائل، وسط مخاوف في الشارع من أزمة غذائية ورسائل طمأنة حكومية

بيروت ـ **العربي الجديد**

بات لبنان مهدّدا بأزمة نقص حاد في السلع الأساسية بعد الانفجار الذي دمّر مرفأ بيروت الذي يعد أهم ميناء في البلاد، وشريان الحياة للاقتصاد الوطني. ونظرا لموقعه الاستراتيجي، كان يستخدم هذا المرفأ، الذي افتتح عام 1894، لاستيراد المواد الأساسية من دول العالم وتصديرها عبر الداخل اللبناني إلى دول الشرق الأوسط. ويعتبر هذا المرفأ ركيزة أساسية للاقتصاد اللبناني؛ إذ إنّه يلعب دورا أساسيا في عملية الاستيراد والتصدير، وبالتالي تحريك العجلة الاقتصادية اللبنانية. وحول حجم الأضرار التي تعرض لها الميناء، قال وزير الأشغال العامة والنقل اللبناني، ميشال نجار، أمس، إن الأضرار في مرفأ بيروت، جسيمة، عقب تعرضه إلى انفجار هائل أتى على معظم مرافقه، مشيرا إلى أن بلاده بحاجة إلى وقت لإعادة البناء. وذكر نجار في تصريح لقناة «LBC» المحلية، أن بلاده بدأت بوضع خطط بديلة لمرفأ بيروت خلال الفترة المقبلة، «سنعتمد على مرفأ طرابلس (شمال)، ونعمل على تقييم قدرته الاستيعابية ومرافئ أخرى في صيدا وصور». وقال الوزير اللبناني: «الضرر هائل وكارثة كبرى حلت بلبنان». نتمنى أن ننهض من تحت الركام. الأهم الآن هم الضحايا. علينا الخروج من هذه الأزمة أقوى مما كنا». وأعلن مجلس الدفاع الأعلى في لبنان بيروت «مدينة منكوبة»، ضمن حزمة قرارات وتوصيات لمواجهة تداعيات انفجار ضخم وقع في العاصمة. ويزيد انفجار أول من أمس، من أوجاع بلد يعاني، منذ أشهر، من أزمة اقتصادية قاسية أدت إلى تفاقم الأوضاع المعيشية للمواطنين المهدّدين بمزيد من الأزمات الغذائية المترتبة على توقف الميناء. وقال وزير الاقتصاد اللبناني، راؤول نعمة، أمس الأربعاء، إن صومعة الحبوب دُمرت في انفجار يوم الثلاثاء الذي هز العاصمة. وأضاف نعمة لرويترز أن البلاد تملك مخزونا، بجانب سفن في الطريق، مما سيغطي احتياجاتها. وتابع أن لدى بلاده احتياطيات من الحبوب تكفي «لأقل قليلا من شهر» بعدما دمر الانفجار صومعة الحبوب الرئيسية في البلاد.

وأضاف نعمة: «اتخذت حالياً عن مساحات تخزين». وأكد أن لبنان يحتاج إلى مخزونات تكفي لثلاثة أشهر على الأقل لضمان أمنه الغذائي. وحسب وزير الاقتصاد والتجارة: «أعددنا دراسة في مديرية الحبوب بالتنسيق مع المعنيين، وتأكدنا أن كمية الطحين في الأسواق والقادمة في طريقها إلى لبنان تؤدي حاجة السوق إلى فترة طويلة. وبالتالي لا أزمة طحين وخبز».

وعقد اتحاد نقابات المخابز والأفران اجتماعا موسعا في مكتب وزير الاقتصاد والتجارة، شارك فيه المدير العام للاقتصاد محمد أبو حيدر، ومسؤولون آخرون بالنقابة ووفد تجمع المطاحن في لبنان، وأكد اتحاد نقابات المخابز والأفران أن «الوضع التمويني في البلاد سليم بعد توفر الكميات اللازمة من القمح بالإضافة إلى أربع بواخر تنتظر في عرض البحر لتفرغ حمولاتها البالغة حوالى 25 ألف طن من القمح في مرفأي طرابلس و صيدا». وأشار إلى أنه «تم اليوم تحويل الباخرة التي كانت تنتحضر للدخول إلى مرفأ بيروت إلى مرفأ طرابلس لتفريغ حمولتها»، مؤكدا أن «هناك كميات مخزنة من القمح لدى المطاحن تكفي لمدة تزيد عن شهر، وبالتالي إن الطحين مؤمن بصورة دائمة للأفران التي بدورها تؤمن الخبز بشكل دائم ومستقر». وطالب مجلس الوزراء «بتأمين الاحتياط اللازم من القمح لمنع حصول أية أزمة في المستقبل، دون الاتكال على القطاع الخاص»، مشيرا إلى «ضرورة توفير المازوت بالسعر الرسمي للمطاحن والأفران».

> وزير الاقتصاد يؤكد عدم وجود أزمة طحين وخبز

ودعا الاتحاد المواطنين إلى «عدم الخوف والتهافت والوقوف أمام الأفران لشراء الخبز وتخزينه خصوصا أن الخبز مؤمن بشكل عادي ومستقر في ظل رقابة فاعلة وصارمة من وزارة الاقتصاد والتجارة».

ومن جانبه، قال مدير ميناء طرابلس، أحمد تامر، أمس الأربعاء، إن ميناء ثاني أكبر مدن لبنان لا يحوي صوامع حبوب لكن من الممكن نقل القمح مباشرة إلى منشآت تخزين في مطاحن على بعد كيلومترين تقريبا. وتبلغ طاقة تخزين الصومعة الرئيسية في ميناء بيروت 120 ألف طن من الحبوب لكنها دُمرت بفعل الانفجار الضخم. وأوضح تامر أنه توجد خطط لبناء صومعة بطاقة 150 ألف طن في طرابلس. وكان مرفأ بيروت يتعامل مع 300 مرفأ عالمي ويقدر عدد السفن التي ترسو فيه بـ3100 سفينة سنويا. ويتألف المرفأ من 4 أحواض يصل عمقها إلى 24 مترا، إضافة إلى حوض خاص كان قيد الإنشاء، كما يضم 16 رصيفا والعديد من المستودعات التي تؤمن أفضل شروط التخزين.

ويعاني اللبنانيون من نقص حاد في العديد من السلع الغذائية والخدمات، ومنها الكهرباء، يقابلها تدهور للقدرة الشرائية ما رفع التضخم إلى مستويات قياسية. وفي المقابل حاولت الحكومة تخفيف حدة الأزمات المعيشية عبر مجموعة من القرارات خلال الفترة الماضية، ومنها قرار أصدرته وزارة الاقتصاد مؤخرا، بتنظيم دعم السلة الاستهلاكية الموسعة وموادها الأولية والصناعية بالتعاون مع مصرف لبنان المركزي.

تحقيق

قال المدير العام للمركز الكويتي للدراسات الاستراتيجية، عبد الله الهاجري، لـ«العربي الجديد»، إن لبنان يحتاج إلى نحو 16 مليار دولار لإعادة إعمار ما خلّفه انفجار بيروت من تدمير كلي وجزئي لكثير من المنشآت الحيوية والسكنية

تكلفة باهظة لإعادة الإعمار

بيروت تحتاج إلى 16 مليار دولار... ومساعدات خليجية محدودة

الكويت ـ **احمد الزعبي**

في الوقت الذي يشهد فيه لبنان انهياراً اقتصادياً وماليا متزامنا مع جائحة كورونا، يتعرّض لصدمة اقتصادية واجتماعية غير مسبوقة، بعد انفجار مرفأ بيروت الذي خلّف مئات القتلى والجرحى، ودمّر مئات المنازل ومقار شركات ومؤسسات حكومية وطرق وغيرها، ووُصف بأنه «بيروتشيما» فيما يشبه الدمار الذي لحق بمدينة هيروشيما اليابانية.

دمار واسع وتكلفة كبيرة

في هذا السياق، يقول المدير العام للمركز الكويتي للدراسات الاستراتيجية، عبد الله الهاجري، خلال اتصال هاتفي مع «العربي الجديد»، إن لبنان يحتاج إلى نحو 16 مليار دولار لإعادة إعمار ما خلّفه انفجار بيروت من تدمير كلي وجزئي لمنشآت حيوية وسكنية وإعادة ترميم الملاحة البحرية، بالإضافة إلى خسائر أخرى. وأضاف الهاجري أن المساعدات المالية الخارجية، وخاصة من دول الخليج، تعتبر حالياً القشّة الوحيدة التي يتعلّق بها لبنان ويعوّل عليها لتسحبه إلى برّ الأمان وتنقذه من الإفلاس وليس الدهور الاقتصادي الذي يعاني منه بالفعل حالياً.

ويشهد لبنان أسوأ أزمة اقتصادية منذ عقود، تتّسم بتراجع غير مسبوق لقيمة عملته أدّى إلى إغراق نصف الشعب في الفقر. وتسبب الانهيار الاقتصادي الذي أدّى إلى تسريح أعداد هائلة من الموظفين وارتفاع كبير في أسعار السلع والخدمات الضرورية، ما دفع إلى ارتفاعات تاريخية في التضخم.

عزوف خليجي

وشهد لبنان منذ خريف 2019 انتفاضة شعبية غير مسبوقة ضد الطبقة السياسية التي يُنظر إليها على أنّها فاسدة وعاجزة عن وضع حدّ للأزمة الاقتصادية الحادة.

ويرى الباحث في الشؤون الاقتصادية العربية، علام خليفة، خلال حديثه لـ«العربي الجديد»، أن «الخليج لن يموّل لبنان مالياً بشكل كافٍ في الوقت الراهن، إذ ستقتصر المساعدات على الأمور الطبية والصحية، أما ما يتعلق بإعادة الأعمار فستكون دول مجلس التعاون، وفي مقدمتها السعودية، عازفة عن مدّ يد العون، وذلك بسبب تمادي حزب الله في فرض حكومة تخدم أجندات طهران قبل الشعب اللبناني»، على حدّ تعبيره. وكان رئيس الوزراء اللبناني، حسان دياب، الذي بدأت حكومته عملها مطلع العام، قد وعد أن تكون أولى رحلاته الخارجية إلى منطقة الخليج بحثاً عن الدعم المالي.

ومن جانبه، أكد خليفة أن دول الخليج، وخصوصاً السعودية، لن تدعم لبنان وتموّله مالياً إلا بعد الموافقة على قائمة من الشروط، أولها تحجيم نفوذ حزب الله وصولاً إلى اتخاذ العديد من الإجراءات التقشّفية التي ستُخرج مزيداً من المواطنين المستائين إلى الشوارع، وهي خيارات أحلاها مرّ. وأشار خليفة إلى صعوبة حصول بيروت على المساعدات الأجنبية، لا سيّما الخليجية منها في الوقت الراهن، وذلك بسبب المرحلة الحالية التي تعتبر أخطر من ذي قبل، وذلك في ظلّ سيناريو الانهيار التاريخي لأسعار النفط، فالكساد يضرب دول الخليج التي عادة ما تتولّى مهمة دعم لبنان مالياً في مثل هذه الأزمات. وفقدت الليرة اللبنانية نحو 80% من قيمتها منذ أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، وهو ما أدخل البلد في أسوأ أزمة اقتصادية تشهدها منذ عقود. وفي السوق الموازية، قفز سعر الدولار إلى مستويات كبيرة تجاوزت 8000 ليرة أمس.

> تهاوي إيرادات دول مجلس التعاون الخليجي يعرقل الدعم المالي

> الدمار الواسع للمنازل والمؤسسات يفاقم تكلفة إعادة الإعمار

وثبّت مصرف لبنان المركزي سعر صرف الدولار عند 1507,5 ليرات، فيما لا يطبق هذا السعر إلا لواردات الوقود والأدوية والقمح.

صعوبة البدائل

كانت دول الخليج، لا سيما السعودية، في السابق تنتهج شروطاً لمساعدة لبنان أكثر أريحية وأقل حزماً من حزم المساعدات الدولية والغربية، إلا أن الأمور تغيّرت، ما دفع مراقبين إلى توجيه النصيحة للحكومة اللبنانية بالبحث عن بدائل أخرى.

وفي هذا السياق، يرى المحلل الاقتصادي الكويتي، ناصر الحمد، أن على بيروت الطلب من مساندِيها المساعدة في حل مشاكلها الاقتصادية سريعاً، بدلاً من انتظار دول الخليج التي تعاني أزمة اقتصادية وعجوزات مالية غير مسبوقة. وأضاف الحمد، في حديثه لـ«العربي الجديد»، أن الموقف الأميركي لن يختلف عن الخليجي، إذ إن إدارة الرئيس دونالد ترامب ما زالت تضع الحكومة اللبنانية أمام اختبار الولاء حتى تقرر ما إذا كانت تستحق الإفراج عن أي مساعدات دولية أم لا. وكان لبنان يعوّل كثيراً على صندوق النقد الدولي لمدّه بقروض تساهم في الحد من أزمته الاقتصادية، ولكن اعترضت المفاوضات عقبات عديدة أدت إلى تجميدها. وقال وزير المالية اللبناني غازي وزني، في تصريحات صحافية يوم الجمعة الماضي، إنّ محادثات لبنان مع صندوق النقد الدولي جُمدت، في انتظار بدء إصلاحات اقتصادية والاتفاق لبنانياً على مقاربة موحّدة لحساب الخسائر. وأضاف وزني أنّه سيظل على اتصال مع صندوق النقد الدولي لحين استئناف المحادثات مع لبنان.

كذلك قال إن «ما يُعمل عليه اليوم هو تحديد الخسائر وحجمها بكل القطاعات»، مضيفاً: «علينا الخروج بمقاربة موحدة متّفق عليها مع كافة القوى السياسية وبالتنسيق بين الحكومة ومجلس النواب... يجب أن نتفق بأسرع ما يمكن». وبدا لبنان محادثات مع الصندوق في مايو/ أيار، على أمل تدبير مساعدة لمعالجة الأزمة المالية التي تُعتبر أكبر تهديد للبلاد منذ الحرب الأهلية التي دارت بين عامي 1975 و1990. وكان وزير الاقتصاد اللبناني راؤول نعمة قد توقّع الحصول على مبلغ يتراوح بين 5 مليارات و9 مليارات دولار قروضاً من صندوق النقد، بحسب تصريحات له في نهاية شهر يوليو/ تموز الماضي. وبعد أكثر من أربعة أشهر من التخلف عن سداد سندات اليوروبوندز للمرة الأولى، استسلم لبنان لأسوأ أزماته الاقتصادية، إذ دمرت عقود من الفساد وسوء الإدارة أمواله. ولا تخطط السلطات أيضاً لإدخال تغيير جديد على سياسة النقد الأجنبي في لبنان دون خطة إنقاذ. وكانت السلطات اللبنانية قد أوقفت نقيب الصرافين محمود مراد ودين، ومدير العمليات النقدية في مصرف لبنان مازن حمدان، بجرم «التلاعب بالعملة الوطنية»، كذلك تم توقيف عدد من الصرافين والمصرفيين بشبهة التلاعب بسعر الصرف للمضاربة.

وأعربت دول عديدة عن تضامنها مع لبنان، وقدمت تعازيها لأهالي الضحايا، معلنة استعدادها للمساعدة، بعد الانفجار الضخم المزدوج الذي وقع في مرفأ بيروت، الثلاثاء، وأدى إلى مقتل العشرات وإصابة الآلاف. وأجرى أمير قطر، تميم بن حمد آل ثاني، اتصالاً مع الرئيس اللبناني، ميشال عون، وعبّر عن وقوف بلاده إلى جانب لبنان واستعداده «لتقديم الدعم الفوري، إثر الانفجار الذي وقع في مرفأ بيروت».

وقال ولي عهد أبوظبي، محمد بن زايد، على تويتر: «نقف مع الشعب اللبناني الشقيق في هذه الظروف الصعبة ونؤكد تضامننا معه، ونسأل الله تعالى أن يخفف عنهم ويلطف بهم وأن يرحم موتاهم ويشفي جرحاهم، اللهم احفظ لبنان وشعبه من كل مكروه».

وكان رئيس الوزراء اللبناني، حسان دياب، قد طالب الدول الصديقة والشقيقة بالمساعدة، قائلاً: «في هذه اللحظة اتوجه بنداء عاجل إلى كل الدول الشقيقة التي تحب لبنان أن تقف إلى جواره وأن تساعدنا على بلسمة جراحنا العميقة».

الانفجار ألحق أضراراً بالغة بالعمارات والطرق والسيارات (حسين بيضون)

نصف العاصمة غير صالح للسكن

أكّد محافظ بيروت، القاضي مروان عبود، لـ«العربي الجديد»، أنّ ألف شخص أصبحوا مشرّدين بفعل تدمير منازلهم. وتضرّر عدد كبير من المستشفيات المحيطة ببيروت، وباتت ثلاثة منها، وهي من المستشفيات الخاصة، خارج الخدمة تماماً. بحسب ما أكد نقيب المستشفيات الخاصة، سليمان هارون، لـ«العربي الجديد»، بسبب الأضرار الكبيرة التي لحقتها وأدت إلى سقوط 6 قتلى من الطاقم التمريضي والطبي وانقطاع التيار الكهربائي عنها. وأدى الانفجار الهائل الذي حصل أول من أمس، في مرفأ بيروت، إلى دمار كلي في المبنى المركزي لمؤسسة كهرباء لبنان.

تحقيق

يدفع كورونا المصارف الأميركية والأوروبية للتشدد في منح القروض للشركات والأعمال التجارية وتمويل مشتريات الأفراد والعائلات، في وقت تحتاج فيه الاقتصادات الغربية إلى تحفيز النمو الاقتصادي وإنعاش القوة الشرائية

تشدد في الإقراض لتفادي المخاطر

360 مليار دولار خسائر البنوك الغربية المتوقعة من كورونا

لندن ـ **موسى مهدي**

رغم سعر الفائدة المنخفضة التي تجعل الظروف ملائمة للشركات والأفراد للحصول على تمويلات رخيصة لمشترياتهم، وتنفيذ صفقات شراء المساكن، ترفع العديد من المصارف التجارية في أميركا وأوروبا من شروط ومعايير منح قروض جديدة أو حتى الاحتفاظ بخطوط الائتمان لزبائنها، وهو ما يزيد من صعوبات الحصول على تمويلات جديدة، وذلك وفقاً لتقرير مصرف الاحتياط الفدرالي «البنك المركزي» لشهر يوليو/ تموز الماضي، ومسح جديد للبنك المركزي الأوروبي لتوجهات المصارف التجارية الأوروبية.

على الصعيد الأميركي، يراوح معدل الفائدة المصرفية في أميركا بين 0,5% و0,75%، كذلك تتوفّر لدى المصارف الأميركية سيولة ضخمة تقدر بنحو 3,5 تريليونات دولار. ويقدر مصرف الاحتياطي الفيدرالي حجم الإيداعات التي دخلت حسابات المصارف الأميركية خلال النصف الأول من العام الجاري بنحو 2,2 تريليون دولار. وهذا المعدل من السيولة المراكمة يعد قياسياً بكل المعايير ولم يشهده القطاع المصرفي في تاريخه. ويرى محللون أن ما يمنع المصارف التجارية من منح القروض أنها غير متأكدة من توقيت دورة الانتعاش الاقتصادي في أميركا، وعودة الوظائف مرة أخرى لزبائنها مع تزايد عدد الإصابات والوفيات بفيروس كورونا.

في هذا الشأن، أعلن مصرف «جي بي مورغان»، أكبر المصارف الأميركية، عن إجراءات جديدة مشددة في منح القروض العقارية، إذ رفع حجم مقدم الدفع أو القسط الأولي في شراء العقارات السكنية لزبائنه من 5% إلى 20% من قيمة العقار.

وبحسب تقرير مصرف الاحتياط الفيدرالي، شددت العديد من المصارف الكبرى في أميركا من معاييرها في تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة والقروض الخاصة بالسلع المعمرة. كذلك ارتفعت نسبة الرفض لطلبات تمويل قروض شراء السيارات في معظم المصارف الأميركية. وأجرت العديد من المصارف مراجعة على القروض الشخصية وسقف السحب على المكشوف وكذلك سقوف بطاقات الائتمان.

في هذا الصدد، قال رئيس وحدة المعلومات بشركة «إكيوفاكس بيرو» بيتر مانيارد، لصحيفة نيويورك تايمز، «البنوك تجد صعوبة في التعرف إلى الملاءة المالية لزبائنها».

ولاحظ مانيارد أن شركات بطاقات الائتمان أرسلت عروضاً أقل كثيراً للمقترضين في شهر يونيو/ حزيران الماضي مقارنة بنفس الشهر في العام الماضي، إذ أرسلت 57 مليون عرض تسويقي مقارنة بنحو 272 مليون عرض في يونيو/ حزيران من العام الماضي 2019. ويأتي هذا التشدد في عمليات منح الائتمان بينما تبدو المصارف الأميركية أفضل حالاً من نظيراتها الأوروبية من حيث حجم السيولة ونوعية الأصول، إذ إنها تملك نوعية ممتازة من الأصول يتكون معظمها من سندات الخزينة الأميركية، ولكن على الرغم من هذه الميزات فإن مخاوفها من كساد الدورة الاقتصادية وتراكم الديون المتعثرة دفعاها لتشديد معايير منح القروض للشركات الصغيرة والمتوسطة وللأفراد. ويذكر أن البنوك الأميركية الأربعة الكبرى رصدت نحو 28 مليار دولار مخصصات لتغطية الديون المتعثرة في نتائج الربع الثاني من العام. وهناك تقديرات متباينة لحجم الخسائر المتوقعة لقطاع المصارف في أميركا، إذ تقدر وكالة «ستاندرد اند بوورز» الأميركية للتصنيف الائتماني حجم الخسائر التي ستتكبدها المصارف الـ88 التي تقوم بتصنيفها خلال العام الجاري بنحو 1,3 تريليون دولار. ومن هذا المبلغ تقدر الوكالة خسارة البنوك الأميركية بنحو 240 مليار دولار، بينما تقدر خسارة البنوك الأوروبية بنحو 120 مليار دولار. ويقدر مصرف الاحتياط الفيدرالي خسائر البنوك الأميركية المتوقعة خلال العام الجاري بنحو 100 مليار دولار.

من جانبها تقدر شركة إكسنتيور الأيرلندية للاستشارات المالية حجم الخسائر التي ستتكبدها المصارف الأميركية والأوروبية خلال ثلاث سنوات بنحو 880 مليار دولار حتى عام 2022. وبنت الشركة توقعاتها على الخسائر التي سيتكبدها 100 مصرف في أوروبا وأميركا. وقدرت أن تخسر المصارف الأميركية نحو 427 مليار دولار، بينما ستخسر البنوك الأوروبية نحو 453 مليار دولار. على الصعيد الأوروبي، قال مسح أجراه البنك المركزي الأوروبي في يوليو/ تموز الماضي، شمل 150 مصرفاً تجارياً في منطقة اليورو، إن البنوك التجارية تتجه نحو تشديد إجراءات القروض خلافاً لما كان متوقعاً أن يحدث من تيسير لإجراءات القروض في النصف الثاني من العام مقارنة بما حدث في الربع الثاني. وشملت إجراءات تشديد المعايير قروض الشركات والأعمال التجارية الصغيرة والقروض الشخصية.

ويشير اختبار قوة تحمل الصدمات الذي أجراه البنك المركزي الأوروبي قبل أسبوعين إلى أن بنوك منطقة اليورو يمكن أن تخسر حوالى 174,3 مليار يورو في حال حدوث تداعيات مخففة لفيروس كورونا على الاقتصادات الأوروبية. ويعادل هذه المبلغ نسبة 4% من إجمالي حجم قروض المصارف التجارية للشركات و7% من إجمالي رأس مال البنوك.

وفي حال حدوث تداعيات كبيرة للفيروس على الاقتصاد الأوروبي، يتوقع المركزي الأوروبي أن تصل خسائر البنوك إلى 1,1 تريليون دولار، وهو ما يعادل 25% من إجمالي رأس مال البنوك و43%من قروضها للشركات التي يقدرها بنحو 4,4 تريليونات دولار. ويبدو أن هذه التوقعات الباعثة لحجم الخسائر ترعب المصارف التجارية في أوروبا من مواصلة منح القروض للشركات بكل أنواعها وكذلك بالنسبة للقروض الشخصية.

اسهم المصارف وول ستريت (Getty)

> تشدد في القروض العقارية والشخصية وتسهيلات بطاقات الدفع الإلكتروني

انتعاش المبيعات في أوروبا

أظهرت تقديرات رسمية، أمس، ان حجم مبيعات التجزئة في منطقة اليورو ارتفع في يونيو/حزيران الى المستويات المسجلة في فبراير/شباط، قبل إجراءات العزل العام. وارتفعت المبيعات في منطقة اليورو بنحو 5,7 بالمائة، في يونيو عن مايو/ايار، وفقا لمكتب احصاءات الاتحاد الاوروبي يوروستات. وقاد الانفاق على الملابس ووقود السيارات هذا الارتفاع. وقال يوروستات امس، ان حجم التسوق قفز 20,3 بالمائة في مايو.

عملات ناشئة تكسب على حساب الدولار

كسب مؤشر العملات الناشئة العالمي ارتفاعاً بنسبة 1,5% في يوليو/ تموز بسبب تراجع الدولار في أسواق الصرف

لندن ـ **العربي الجديد**

كسبت أسعار صرف العملات الناشئة نحو 1,5% مقابل الدولار في شهر يوليو/ تموز الماضي، حسب بيانات مؤشر» اف أس سي آي» العالمي لقياس أداء المال والعملات بالأسواق الناشئة. واستفادت العملات الناشئة في هذا الارتفاع من تراجع الدولار وتوسع الكتلة النقدية في الاقتصادات الكبرى.

ورغم أن ضعف سعر صرف الدولار وعودة الاقتصاد الصيني للنمو ساهما في عودة الجاذبية الاستثمارية للأسواق الناشئة، إلا أن العديد منها لا تزال تعاني من التدهور. من بين العملات التي شهدت أكبر تراجع، الروبل الروسي والبيسو المكسيكي والراند الجنوب أفريقي والبيسو التشيلي.

ويقسم المستثمرون العملات الناشئة إلى نوعين، الأول، عملات الدول التي تعتمد في دخلها على السياحة والسلع الأولية، وهذه الدول سيتأخر انتعاشها الاقتصادي بسبب تداعيات جائحة كورونا وتأثيرها السالب على الدخل السياحي والطلب العالمي على السلع الأولية وأسعارها.

والنوع الثاني، عملات الدول التي تعتمد على التقنية والصناعة والمنتجات الزراعية مثل تركيا وكوريا الجنوبية وماليزيا. وعملات هذه الدول ستستفيد من صادرات الأغذية والمنتجات الصناعية، خاصة المنتجات الصحية مثل الألبسة والوقاية والكمامات.

وتعد العملة الروسية من أكبر الخاسرين خلال الشهر الماضي، إذ تراجعت إلى 73,5 روبل مقابل الدولار. وهذا أدنى مستوى للروبل منذ مارس/ آذار الماضي، وخسر الروبل 4% من سعر صرفه خلال الأسبوعين الأخيرين من شهر يوليو/ تموز. وعزا محللون مالي بصحيفة « موسكو تايمز» أسباب التراجع إلى ثلاثة عوامل رئيسية وهي، تراجع أسعار النفط، أحد مصادر روسيا الأساسية من النقد الأجنبي، واحتمال فرض مزيد من الحظر الأميركي على الشركات الروسية، وتوجه البنك المركزي الروسي نحو مزيد من خفض الفائدة.

ويقلص ضعف الدولار فاتورة الدول الناشئة الخاصة بتسديد أقساط الديون المصرفية التي أخذت معظمها عبر « سندات اليورو»، أي السندات المقومة بالدولار. وحسب بيانات معهد التمويل الدولي، فإن ديون الاقتصادات الناشئة ارتفعت من تريليون دولار في العام 2005 إلى 3,2 تريليونات دولار حتى نهاية الربع الأول من العام الجاري. وتعادل هذه الديون نسبة 114% من إجمالي الناتج المحلي للاقتصادات الصغيرة «متوسطة التطور» في العالم.

ولاحظت تقارير أميركية عودة الجاذبية إلى أسواق المال بالدول الناشئة بعد أن كسبت 8,7% في شهر يوليو/ تموز مقارنة بالمكاسب المتحققة في السوق الأميركي المقدرة بنحو 4,6% وأسواق الاقتصادات المتقدمة بنحو 4,7%. وتستفيد البنوك الأميركية في زيادة استثماراتها في الأسواق الناشئة من السيولة الضخمة المتوفرة لها من تحفيزات مصرف الاحتياط الفدرالي، « البنك المركزي الأميركي» ووزارة الخزانة. كما تدفعها مخاوف الكساد في أميركا من عمليات الاستثمار في سوق القروض الأميركية. وتحقق المصارف الأميركية والأوروبية أرباحاً ضخمة من هوامش أسعار الفائدة بين الاقتصادات الرأسمالية الكبرى والاقتصادات النامية. إذ بينما ظلت البنوك التجارية الكبرى في أميركا وأوروبا تقترض من بنوكها المركزية بفائدة صفرية، فإنها تقرض الاقتصادات الناشئة بفائدة فوق 5% وتصل في بعض الأحيان إلى 10%.

وحسب رويترز، ظل الدولار ضعيفاً أمس الأربعاء، مع تعثر الكونغرس في إجازة حزمة إنقاذ جديدة لمواجهة تداعيات فيروس كورونا، وانخفاض عائدات السندات الأميركية، بينما يترقب المستثمرون فرص المزيد من قرارات التيسير النقدي لدعم الاقتصاد.

ويحاول مفاوضو البيت الأبيض والديمقراطيون بالكونغرس التوصل إلى اتفاق على حزمة بحلول نهاية هذا الأسبوع، وقال وزير الخزانة ستيفن منوتشين يوم الثلاثاء إن تقدما تحقق بخصوص الأجزاء الأساسية لمشروع القانون.

وجرى تداول العملة في التعاملات المبكرة يوم الأربعاء بارتفاع 0,1 بالمئة عند 1,1815 دولار. وصعدت معظم العملات الرئيسية أمام الدولار، مما دفع مؤشره نحو أدنى مستوى في عامين عند 92,53 نقطة. وتم تداوله عند 93,05 مع تجاوز سعر الذهب ألفي دولار، وهو ارتفاع قياسي. واقتربت عائدات سندات الخزانة لأجل عشر سنوات من أدنى مستوى في خمسة أشهر الذي سجلته يوم الثلاثاء.

> الروبل الروسي لم يستفد من هبوط الدولار وشهد أكبر تراجع منذ مارس

سيدة تمر أمام محل صرافة بموسكو (Getty)

كم تحتاج مصارف الصين؟

بكين ـ **العربي الجديد**

قالت وكالة بلومبيرغ، أمس الأربعاء، إن البنوك الصينية تحتاج إلى سيولة بقيمة 500 مليار دولار في الشهر الجاري، من أجل تمديد أقساط الديون وشراء السندات الحكومية، الأمر الذي يعقد من جهود بنك الشعب الصيني «البنك المركزي» لإنهاء الإجراءات المطبقة لتجاوز أزمة كورونا.

وتتزامن تلك التصريحات مع تلميحات صناع السياسة النقدية في الصين خلال الأسابيع الماضية إلى أنه سيتم كبح التمويل المخصص لتجاوز تداعيات الأزمة الاقتصادية بسبب فيروس «كورونا» قريباً مع مراعاة مخاطر الديون المتزايدة.

وتشير تقديرات مؤسسات مالية عدة، من بينها «ستاندرد تشارترد» و«إيفربرايت» للأوراق المالية، إلى أنه سيتم بيع سندات للحكومة المركزية والمحلية بقيمة 1,1 تريليون يوان في أغسطس/ آب، ضمن خطوات تجاوز أزمة التمويل. وأظهرت بيانات صدرت من وزارة المالية الصينية، يوم الثلاثاء، أن قيمة السندات الحكومية الصينية الصادرة بلغت 272,2 مليار يوان (حوالى 39 مليار دولار) في يوليو/ تموز. ورفعت هذه البيانات إجمالي السندات الحكومية المحلية الصادرة إلى 3,76 تريليونات يوان بنهاية يوليو/ تموز، حيث قامت السلطات بتسريع مبيعات السندات كجزء من السياسات المالية الاستباقية لدعم الاقتصاد المتضرر من الفيروس. كذلك أظهرت بيانات وزارة المالية أنه من بين هذه السندات الصادرة بلغت المبيعات الجديدة 2,83 تريليون يوان، وهو ما يمثل 59,8 في المائة من حصة الـ4,73 تريليونات يوان المخطط لها لهذا العام. وتعهدت الوزارة بمواصلة تسريع مبيعات السندات لتسهيل تنفيذ سياسة المالية الاستباقية. وقامت الصين بتسريع إصدار السندات الحكومية المحلية هذا العام للمساعدة في تنفيذ المشاريع المختلفة في الوقت المناسب من أجل التخفيف من آثار تفشي فيروس كورونا الجديد.

وتقدر بيانات رسمية حجم القروض المصرفية التي لا تدر أرباحاً في الصين بأكثر قليلاً من نصف تريليون دولار، كما أن هناك نحو 586 مصرفاً ومؤسسة مالية في الصين يتم إدراجها من قبل البنك المركزي الصيني على أنها مؤسسات خطرة قد تتعرض للإفلاس. ويقدر رئيس لجنة المخاطر بالمصارف الصينية، زياو يا ينجي، حجم القروض غير العاملة في المصارف الصينية حتى نهاية يونيو/ حزيران الماضي بنحو 515 مليار دولار. ويمثل ذلك زيادة بنسبة 12,5% منذ بداية العام الجاري.

ورغم ما تتسم به الصين من ثراء وتزايد في عدد المليارديرات وتراكم في الاحتياطات الدولارية، فإنها غارقة في الديون، إذ استدانت شركاتها بشراهة خلال العقدين الماضيين لصناعة التوسع الصناعي والتجاري والتقني. كما أن الصين حافظت على معدل فائدة مرتفع مقارنة بنسبة الفائدة المدنية في أوروبا وأميركا. وهذا العامل جذب المصارف الغربية نحو الشركات الصينية. وبحسب تقرير بلومبيرغ، فإن البنك المركزي الصيني يتجه خلال الشهر الجاري نحو خفض سعر الفائدة لمساعدة الشركات الصينية على الحصول على تمويلات رخيصة من البنوك. ويزيد التوتر التجاري والحظر الأميركي من أزمة الديون الدولارية في الصين.

> التوتر التجاري والحظر الأميركي يزيدان من أزمة الديون الصينية

مارة أمام مصرف هانغ سينغ الصيني في هونغ كونغ (Getty)

رؤية

الجانب الإيجابي للأردن

جواد العناني

حسب التقارير الدولية المتفق عليها، شهد عقد السبعينيات من القرن الماضي، وبسبب هزّة النفط وارتفاع أسعاره وحركة البناء والإعمار، في الأردن، ارتفاعاً في معدل النمو الاقتصادي، مقاساً بمعدل دخل الفرد، وصل طيلة ذلك العقد إلى 351%، أو ما يساوي 35% سنوياً.

ولكن في عقد الثمانينيات، خصوصا بعد هبوط أسعار النفط في العام 1986، وزيادة المديونية، وتراجع اقتصادات دول الخليج والعراق، تراجع النمو الاقتصادي في الأردن بنسبة 36%.

وفي التسعينيات، وبعد هبوط سعر تبادل الدينار الأردني في آخر الثمانينيات، وتأزم المديونية، تمكّن الأردن من زيادة معدل الدخل بمقدار 30% أو ما يعادل 3% سنوياً طوال العقد. وكانت معاهدة السلام، ورفع الحصار الاقتصادي عن الأردن، والعودة التدريجية إلى العلاقات الطبيعية مع دول الخليج، أسباب ارتفاع وتيرة النمو الاقتصادي في المملكة.

وخلال السنوات التسع الأولى من حكم الملك عبدالله الثاني، حقق الناتج المحلي الإجمالي نمواً مستمراً بلغ 8% سنوياً بالأرقام الفعلية، ولكن الأزمة المالية العالمية التي انفجرت في شهر سبتمبر من العام 2008، وتأثيراتها على دول الخليج والأردن، سببت تراجعاً واضحاً في معدل النمو السنوي للمملكة، وصل إلى حوالي 3% سنوياً خلال العقد 2009 - 2019، حيث كان ترتيب الأردن التاسع والثمانين من حيث حجم الناتج المحلي الإجمالي (42 مليار دولار)، ولكن بمقياس معدّل دخل الفرد، فقد كان ترتيب الأردن الـ110 بين دول العالم.

تداعيات كورونا على اقتصاد المملكة

وبسبب انفجار وباء كورونا، وبداية محاربته وتطبيق الحجر الصحي والتباعد الاجتماعي بجدية مطلقة، وتنسيق مؤسسي متميز، فقد أثر ذلك على معدلات النمو الاقتصادي في الأردن. ويقدّر صندوق النقد الدولي أن يبلغ معدل النمو بالمملكة عام 2020 حوالي سالب 3,5%، وأن تصل البطالة إلى أكثر من 22%، والفقر إلى حوالي 18% أو أكثر. وقد تحمّل الأردن وواجه أزمات متلاحقة منذ عام 2008. أولاها بالطبع انهيار الأسواق المالية والتراجع الاقتصادي العالمي في ذلك العام.

وبعد ذلك، حلّ الربيع العربي الذي أوجد منعطفاً وصل إلى حد التوقف في التفاعل الاقتصادي مع دول مهمة للأردن، وهي العراق وسورية ولبنان. وخلال هذه الأزمة، تعرّض الأردن لتدفق اللاجئين العرب من دول الجوار، خصوصا سورية والعراق واليمن، ودول أبعد بأعداد أقل. وتوقفت الخدمات الرئيسيّة كالتعليم والعلاج في الأردن من دول مهمة كالخليج واليمن والعراق وسورية والسودان والجزائر وغيرها.

وقد جابه الأردن خلال الفترة نفسها ضغوطاً دولية لاحتواء أعداد أكبر من اللاجئين، وفتح السوق أمامهم للعمل، في الوقت الذي جابه الأردن فيه انفجار ظاهرة الإرهاب، وبروز تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وحركة الشباب في دول قريبة منا. وقد نال الأردن منها فيضاً من محاولات نجح بعضها في تدمير فنادق، وقتل مدنيين ورجال أمن، ما رفع من التكاليف الأمنية والعسكرية على الأردن.

وأخيراً جاءت أزمة كوفيد - 19، ولكن الأردن نجح في احتوائها، ولَم يزد عدد الوفيات الناجم عنها أكثر من 11 حالة، أو بمعدل عالمي متميز يقف عند وفاةٍ واحِدَةٍ لكل مليون شخص. وحتى الإصابات التي تسجل داخل الأردن لا تزيد الآن عن واحدة كل عشرة أيام، في وقتٍ تكتشف الحالات الباقية الكبيرة في القادمين إلى الأردن أو العائدين إليه من دول أخرى.

ولكن هذه السياسة الحريصة على حياة الناس، انطوت على تكاليف باهظة، تمثلت في تعطل الإنتاج من السلع والخدمات، وتراجع حركة التوزيع. وتوقف حركة البناء، وتوقف التبادل التجاري والخدمي، وتعرّض آلاف الأعمال الصغيرة والمتوسطة لخطر التصفية. وقد ضخت الحكومة الأردنية أموالاً أدّت إلى زيادة العجز في الموازنة العامة للدولة، ولكن ليس إلى القدر الذي كان يمكن أن تصل إليه، فالعجز الإضافي لن يتجاوز 700 – 800 مليون دولار، وهو أقل كلفةً من تراجع الاقتصاد بنسَب أعلى من التي يتوقع أن يتراجعها.

4 أسباب للصمود في وجه الأزمات

هذا البلد الصغير الذي واجه كل هذه الأزمات، ويتصدّى لها بكل ما أوتي من قوة، أثبت قدرة على الصمود والثبات، لم تظهر في دول عربية كثيرة أغنى منه، وأكثر قوة وثروات طبيعية. وتعود الأسباب إلى عدد من الأمور:

- الأول أن العلاقة بين آل هاشم ملوك الأردن وأمرائه والشعب علاقة لا دماء فيها، ولا ظلم يدوم. ولتوزيع المغارم والمغانم في الأردن مقياس دقيق متحرّك، بدءاً من الوظائف العليا وأعضاء مجلس الأمة بغرفتيه، الأعيان والنواب. وأما تقسيم الوظائف فله قصة خاصة، باتت تحتاج إلى مراجعة، دعماً للإصلاح المطلوب في أداء المؤسسات الحكومية، والذي ثبت أنه يمكن التحسين عليه بعد تجربة أزمة كورونا. يختل التناغم بين الشعب والقيادة أحياناً بسبب ظروفٍ معظمها خارجي، ولكن الشعب لا يمكن أن يفرّط بالقيادة، وهي تبقى المرجعيةَ الرئيسيّة له.

- الثاني أن الأردن يُؤمِن بأنه جزء أساسي من الوطن العربي، ولا يسعى إلى أن يدخل في أي خصوماتٍ مع أحد، بل يكون هو المبادر للمصالحة.

- الثالث أن الأردن بلد مثقف. وعلى الرغم من الشكاوى الكثيرة، فإن حرية التعبير مكفولةٌ إلى حد كبير، إلا إذا تطاولت وتجاوزت الحدود التي يتحول النقد فيها إلى شتائم.

- والرابع والأخير، يطبّق الأردن حكمة علّال الفاسي في النقد الذاتي، ولا يهمه ذلك، ويسعى إلى الإصلاح والتطوير. وهو في النهاية بلد متسامح مع الآخر، وكل إنسان فيه مطمئن إلى أن ماله وبيته وعرضه مصونة من السوء.

الأردنيون في الأيام العادية يتناقشون ويتدابرون، ولكنهم عند الشدائد جسد واحد خلف قيادتهم.